



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

توظيف العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء روسيا الاتحادية منذ العام ٢٠١٤

أطروحة دكتوراه تقدّم بها الطالب

سجاد عادل عبد العباس المندلاوي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة
الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية / العلاقات الدولية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حسن لطيف كاظم الزبيدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ
رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يُنْفَضُوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(المنافقون: ٧)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة (توظيف العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية ازاء روسيا الاتحادية منذ عام ٢٠١٤) والتي تقدم بها الطالب (سجاد عادل عبد العباس المندلاوي) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية / العلاقات الدولية، وأرشحها للمناقشة.

التوقيع:

المشرف: أ. د / حسن لطيف كاظم الزبيدي

التاريخ: / / ٢٠٢٦

توصية رئيس القسم

استنادا الى التعليمات النافذة والتوصية المقدمة من قبل السيد المشرف أشرح الأطروحة الموسومة (توظيف العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية ازاء روسيا الاتحادية منذ عام ٢٠١٤) للمناقشة العلمية.

التوقيع :

رئيس قسم العلوم السياسية: أ. د / محمد ياس خضير

التاريخ: / / ٢٠٢٦

الإهداء ..

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى مَنْ أحمل اسمه بكل فخر عزوتي الذي تقل
الحروف عن وصفه مَنْ أصر عليه بالعمل والصبر .. مَنْ علمني فهم الحياة

والفكر والعلم

(والدي العزيز) أطال الله في عمره ..

مَنْ يطير قلبي فرحاً بلقائها نور دربي نبع الحنان .. قوتي عند ضعفي وفرحتي
وعند حزني

(والدتي) حفظها وأعزها الله ..

(أخوتي) وسندي وقوتي في الدنيا حفظهم الله ..

أخوتي ونور عيني (المرحوم باسم والشهيد محمد) ..

(زوجتي الغالية) على صبرها وتحملها خلال مُدّة الدراسة ..

(أولادي وبناتي) الكرام ..

جميع الأهل والأصدقاء ..

كلّ من ساعدني ولو بحرف في إنجاز هذا العمل

الباحث

((لَنِّ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ))

وأَتَقَدِّمُ بِخَالصِ شُكْرِي وَعَظِيمِ امْتِنَانِي لِأَسْتَاذِي الدُّكْتُور (حَسَنَ لَطِيفِ كَاسِمِ الزَّيْدِيِّ) المَحْتَرَمِ لِتَفَضُّلِهِ بِقَبُولِ الإِشْرَافِ عَلَى كِتَابَةِ الأطْرُوحَةِ، إِذْ لَمْ يَبْخُلْ عَلَيَّ بِتَوَجِيهَاتِهِ المَبَاشِرَةِ وَنَصَائِحِهِ القِيَمَةِ، حَيْثُ غَمَرَنِي بِكَرَمِهِ العِلْمِيِّ وَتَوَجِيهَاتِهِ السَّدِيدَةِ وَمَلاحِظَاتِهِ القِيَمَةِ وَالتِّي لَوَلَاهَا لَمَّا تَمَّ مَا أُنجِزَ مِنْ هَذَا العَمَلِ، لِذَلِكَ أَدْعُو البَارِي عِزَّ وَجَلَّ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِ بِتَمَامِ الصَّحَةِ وَالْعَافِيَةِ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

وَأَتَقَدِّمُ بِوَافِرِ الشُّكْرِ وَالثَّنَاءِ إِلَى عَمِيدِ مَعْهَدِ العِلْمِيِّينَ لِلدِّرَاسَاتِ العُلْيَا الأَسْتَاذِ الدُّكْتُور (زَيْدِ عَدْنَانَ مُحَسِّنِ العَيْلِيِّ) المَحْتَرَمِ .

كَمَا يَسْعَدُنِي فِي هَذِهِ المُنَاسِبَةِ أَنْ أَقْدِمَ جَزِيلَ شُكْرِي وَعَظِيمِ امْتِنَانِي إِلَى رَئِيسِ قِسْمِ العِلُومِ السِّيَاسِيَةِ الأَسْتَاذِ الدُّكْتُور (مُحَمَّدِ يَاسِ خُضَيْرِ) المَحْتَرَمِ لِدَعْمِهِ المُسْتَمِرِّ لِطَلَبَةِ المَعْهَدِ لَمَّا أَبْدَى مِنْ مَلاحِظَاتِ تَقْوِيمِيَةِ مُسْتَمِرَّةٍ .

وَأَتَقَدِّمُ بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ إِلَى مَقَرَّرِ قِسْمِ العِلُومِ السِّيَاسِيَةِ الأَسْتَاذِ الدُّكْتُور (أَحْمَدِ خُضَيْرِ عَبَّاسِ) المَحْتَرَمِ. وَلَا يَفُوتُنِي الشُّكْرُ وَالتَّقْدِيرُ إِلَى أَسَاتِذَتِي فِي مَعْهَدِ العِلْمِيِّينَ لِلدِّرَاسَاتِ العُلْيَا/ قِسْمِ العِلُومِ السِّيَاسِيَةِ عَلَى اِهْتِمَامِهِمُ الجَادِ وَسَعِيهِمُ الحَثِيثِ فِي تَوْفِيرِ كُلِّ مَا يَحْتَاجُهُ الطَّلَبَةُ خِلَالَ مُدَّةِ الدِّرَاسَةِ.

شُكْرِي وَتَقْدِيرِي لِكُلِّ مَنْ سَانَدَنِي وَقَدَّمَ يَدَ العَوْنِ وَالمَشُورَةِ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ

المخلص

تتناول الأطروحة موضوع توظيف العقوبات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية منذ عام ٢٠١٤، بوصفها إحدى الأدوات الرئيسة التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها في العلاقات الدولية دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة، وتعد العقوبات الدولية وسيلة ضغط سياسية واقتصادية تستخدم للتأثير في سلوك الدول المستهدفة ودفعها إلى تعديل سياساتها بما يتوافق مع مصالح الدول التي تفرض تلك العقوبات.

وقد حلّلت مفهوم العقوبات الدولية وبيّنت أنواعها المختلفة، مثل العقوبات الاقتصادية والمالية والتجارية والدبلوماسية، وكيفية توظيفها في السياسة الخارجية كأداة من أدوات التأثير والردع، فضلاً عن تسليط الضوء على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها الاستراتيجية التي تقوم على حماية المصالح القومية والحفاظ على النفوذ الدولي، إضافة إلى استخدام مجموعة من الوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف، ومن بينها العقوبات التي أصبحت أداة مهمة في إدارة الصراعات الدولية.

والى جانب ذلك تبحث الأطروحة في طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا خلال السنوات التي سبقت عام ٢٠١٤، حيث اتسمت هذه العلاقات بمزيج من التعاون والتنافس في عدد من القضايا الدولية، قبل أن تشهد تدهوراً ملحوظاً بعد الأزمة الأوكرانية وقيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم، وقد مثّل هذا الحدث نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات بين البلدين، إذ دفع الولايات المتحدة إلى فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية والمالية على روسيا بهدف الضغط عليها سياسياً واقتصادياً.

وتوضح أيضاً أن فرض هذه العقوبات جاء نتيجة مجموعة من الأسباب والدوافع المرتبطة بالتنافس الجيوسياسي بين القوتين، وسعي الولايات المتحدة إلى الحد من تنامي الدور الروسي في النظام الدولي، وقد استهدفت العقوبات قطاعات حيوية في الاقتصاد الروسي، مثل القطاع المالي وقطاع الطاقة والصناعات الدفاعية، في محاولة لإضعاف القدرات الاقتصادية الروسية وتقليل قدرتها على التأثير في البيئة الدولية.

والى جانب ذلك تناقش الدراسة التداعيات التي ترتبت على هذه العقوبات، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري والأمني، فقد أدت العقوبات إلى فرض ضغوط اقتصادية على روسيا من خلال تقييد الوصول إلى الأسواق المالية والتكنولوجيا الغربية، إلا أنها في الوقت نفسه لم تؤدِ إلى تغيير جوهري في السياسة الروسية، وعلى العكس من ذلك دفعت هذه الإجراءات روسيا إلى تبني سياسات بديلة للتكيف مع العقوبات، من خلال تعزيز الاعتماد على القدرات الاقتصادية الداخلية وتنويع الشراكات الدولية.

وفي سياق ذلك، عملت روسيا على توسيع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع عدد من القوى الدولية، ولا سيما مع الصين والهند، إضافة إلى تعزيز التعاون مع دول أخرى خارج الفضاء الغربي، كما سعت إلى تقليل اعتمادها على النظام المالي الغربي وتطوير بدائل اقتصادية وتجارية، فضلاً عن استخدام موارد الطاقة بوصفها أداة استراتيجية لتعزيز موقعها في العلاقات الدولية.

وتشير الأطروحة إلى أن العقوبات الأمريكية لم تحقق جميع الأهداف المرجوة منها، إذ أظهرت روسيا قدرة ملحوظة على التكيف مع الضغوط الخارجية، كما أن استمرار هذه العقوبات أو تراجعها أو تصاعدها في المستقبل سيظل مرتبطاً بطبيعة التوازنات الدولية ومستوى التوتر أو التفاهم بين الولايات المتحدة وروسيا، وبذلك تعكس العقوبات جانباً مهماً من أدوات الصراع السياسي والاقتصادي في النظام الدولي المعاصر، كما تكشف عن حدود فاعلية هذه الأداة في التأثير في سياسات الدول الكبرى.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٧-١	المقدمة
٧١-١٨	الفصل الأول الإطار المفاهيمي للعقوبات الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية
٤٠-٢٠	المبحث الأول: مفهوم العقوبات الدولية وأنواعها
٢٩-٢١	المطلب الأول : مفهوم العقوبات الدولية
٤٠-٢٩	المطلب الثاني : أنواع العقوبات الدولية وتوظيفها
٧١-٤١	المبحث الثاني : مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية
٥٠-٤٢	المطلب الأول : التطور والمصالح في السياسة الخارجية الأمريكية
٧١-٥٠	المطلب الثاني : الوسائل والأهداف للسياسة الخارجية الأمريكية
١٢٥-٧٢	الفصل الثاني العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعة العلاقات مع روسيا الاتحادية
٩٤-٧٣	المبحث الأول: العقوبات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية
٨٧-٧٤	المطلب الأول : توظيف العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية
٩٤-٨٧	المطلب الثاني : اهداف العقوبات الأمريكية
١٢٥-٩٥	المبحث الثاني: واقع العلاقات الأمريكية – الروسية
١١٦-٩٦	المطلب الأول : العلاقات الأمريكية – الروسية بين عامي (٢٠١٤ - ٢٠٠٠)
١٢٥-١١٦	المطلب الثاني : العلاقات الأمريكية – الروسية بعد عام ٢٠١٤
١٨٥-١٢٦	الفصل الثالث العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية الأسباب والدوافع والتداعيات
١٥٧-١٢٧	المبحث الأول : أسباب ودوافع فرض العقوبات على روسيا الاتحادية
١٤٣-١٢٧	المطلب الأول : أسباب العقوبات الأمريكية على روسيا

١٥٧-١٤٣	المطلب الثاني : دوافع العقوبات الأمريكية على روسيا
١٧٦-١٥٨	المبحث الثاني : تداعيات العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية
١٨٥-١٥٨	المطلب الأول : التداعيات السياسية للعقوبات الأمريكية على روسيا
١٨٠-١٦٧	المطلب الثاني : التداعيات الاقتصادية للعقوبات الأمريكية على روسيا
١٨٥-١٨٠	المطلب الثالث : التداعيات العسكرية والأمنية للعقوبات الأمريكية على روسيا
٢٤٦-١٨٦	الفصل الرابع أثر العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية بعد عام ٢٠١٤ ومستقبلها
٢٢٢-١٨٨	المبحث الأول : سياسات التكيف الروسي مع العقوبات الأمريكية بعد عام ٢٠١٤
٢٠٩-١٨٩	المطلب الأول : السياسات الخارجية (التوجه نحو آسيا - الصين والهند)
٢٢٢-٢٠٩	المطلب الثاني : السياسات الداخلية: تعويض الخسائر واستخدام الطاقة كسلاح مضاد
٣٤٦-٢٢٣	المبحث الثاني: مستقبل العقوبات الأمريكية على روسيا
٢٣٣-٢٢٤	المطلب الأول : السيناريو الأول: استمرارية العقوبات الأمريكية على روسيا
٢٣٩-٢٣٤	المطلب الثاني : السيناريو الثاني: تراجع العقوبات الأمريكية على روسيا
٢٤٦-٢٤٠	المطلب الثالث: السيناريو الثالث: زيادة أو تشديد العقوبات الأمريكية على روسيا
٢٥٣-٢٤٧	الخاتمة والنتائج والتوصيات
٢٩٧-٢٥٤	المصادر
A-B	Abstract

الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية في العالم مقاسة بالنتائج المحلي الاجمالي (١٩٦٠-٢٠٢٤)	٦١
٢	مقارنة ميزان القدرات العسكرية للولايات المتحدة مع الدول الاربع الكبرى (٢٠٢٤)	٦٥
٣	حجم الانفاق العسكري الروسي (٢٠١٨-٢٠٢٥)	١٦٧
٤	حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين مقارنة بين العقدين الأول والثاني في القرن الحادي والعشرون	١٩٥
٥	حجم الصادرات الصينية إلى روسيا في العام ٢٠٢٤	١٩٦
٦	حجم استيرادات النفط الخام للهند من روسيا للأعوام (٢٠١٤-٢٠٢٤)	٢٠٠
٧	حجم التبادل التجاري بين روسيا والهند (٢٠٢١-٢٠٢٥)	٢٠٥
٨	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لروسيا مقارنة للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٢)	٢١٣

الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
١	خط انابيب قوة سيبيريا بين روسيا والصين	١٩٢
٢	توضيح مسارات ممر التجارة الدولية بين الشمال والجنوب	٢٠٧

الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	حجم الصادرات الروسية إلى الصين من موارد الطاقة (٢٠٢٤)	١٩٤
٢	عجلة المستقبل للسيناريو الأول	٢٣٣
٣	عجلة المستقبل للسيناريو الثاني	٢٣٩
٤	عجلة المستقبل للسيناريو الثالث	٢٤٥

المقدمة

تعتمد دول العالم على عدة أدوات لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها الآنية والاستراتيجية، ويتنوع استخدام هذه الأدوات من دولة إلى أخرى حسب قوة الدولة، والدول الضعيفة غالباً ما تلجأ إلى الأدوات الدبلوماسية لتحقيق أهدافها، في حين أن الدول القوية والتي تمتلك مقومات القوة الصلبة من السهل عليها استخدام الأدوات الخارجية كافة لتحقيق أهدافها حتى لو اضطرت لاستخدام القوة العسكرية، في حين تسعى الدول التي لا تمتلك أدوات لتنفيذ سياستها الخارجية إلى الاستعانة بدول أخرى، تمتلك هذه الأدوات خاصة الصلبة منها، من أجل تحقيق أهدافها وهذا يجعل الدولة تقع في فخ التنازل عن سيادتها وحريتها في اتخاذ القرار السياسي الخارجي والداخلي.

وعلى هذا الأساس تسعى الدول لتعويض النقص في أدواتها المستخدمة في تنفيذ سياستها الخارجية إلى الاعتماد على الأداة المتوفرة لديها بحسب إمكانياتها وقدرتها وغايتها في تحقيق الأهداف، وتعد العقوبات الاقتصادية إحدى أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التي تلجأ لها الدول القادرة على تنفيذها، وتعد الخيار الأخير ما قبل التدخل العسكري المباشر، بعد نفاد جميع الخيارات الدبلوماسية المتاحة على الرغم من أنها تعد نوعاً من أنواع القوة القسرية للوصول إلى نتائج بالإكراه، وتفرض العقوبات الاقتصادية من قبل دولة واحدة أو عدة دول أو من خلال تكتلات سياسية أو اقتصادية ومن منظمات دولية.

وعلى غرار ذلك، تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول التي انتهجت سياسة فرض العقوبات على الدول، إذ فرضت العقوبات على العديد من الدول مثل روسيا، إيران، كوريا الشمالية، سوريا، كوبا، ليبيا، وغيرها، حتى أصبحت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الدول وعلى وفق سياسات الحصار والحظر من الأساليب المعتادة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول التي لها وجهة نظر مغايرة لوجهة النظر الأمريكية تجاه القضايا الدولية، وغالباً ما ارتبطت هذه العقوبات في مجالات مختلفة ومعتمدة كالتجارة والسياسة والطاقة والصناعة، فضلاً عن المجال العسكري.

وتعد العقوبات الأمريكية من أبرز النماذج المعاصرة لهذا التحول، إذ طورت الولايات المتحدة إطاراً قانونياً ومؤسسياً متكاملًا يمكنها من توظيف نفوذها المالي في التأثير على سلوك الدول الأخرى، سواء بصورة مباشرة أو عبر ما يعرف بالأثر العابر للحدود، وقد برزت روسيا الاتحادية بوصفها إحدى أهم الحالات التطبيقية لهذه السياسة، ولاسيما منذ عام ٢٠١٤، ثم بصورة أكثر اتساعاً بعد التطورات التي شهدتها البيئة الجيوسياسية الأوروبية في عام ٢٠٢٢.

ولقد تجاوزت العقوبات المفروضة على روسيا نطاق التدابير الرمزية أو المحدودة، لتتحول إلى منظومة ضغط شاملة استهدفت قطاعات الطاقة، والقطاع المالي، والتكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الدفاعية، وسلاسل الإمداد، بما يعكس اتجاهاً نحو توظيف العقوبات كأداة لإضعاف القدرات الاقتصادية طويلة الأمد، وليس فقط لتحقيق مكاسب سياسية آنية، وفي المقابل أظهرت روسيا قدرة ملحوظة على التكيف وإعادة توجيه علاقاتها الاقتصادية نحو شركاء جدد، الأمر الذي ألقى بظلاله على طبيعة التوازنات الدولية، وأعاد طرح تساؤلات جوهرية حول فاعلية العقوبات الاقتصادية وحدودها.

أهمية الأطروحة:

تكتسب هذه الأطروحة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، إذ تعالج واحدة من أبرز أدوات السياسة الخارجية المعاصرة، وهي العقوبات الاقتصادية، في سياق تطبيق عملي ذي أبعاد استراتيجية كبرى يتمثل في العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا الاتحادية، وتأتي هذه الأهمية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، حيث باتت الأدوات الاقتصادية والمالية تحتل موقعاً متقدماً في إدارة الصراعات الدولية، إلى جانب الأدوات العسكرية والدبلوماسية.

وتتبع أهمية الأطروحة من أهميتها النظرية، إذ تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية بوصفها أداة من أدوات القوة في العلاقات الدولية، وتناقش مدى فاعليتها وحدودها في تحقيق أهداف الإكراه السياسي، كما تعالج التحول في مفهوم القوة من بعدها

العسكري التقليدي إلى أبعاد اقتصادية ومالية وتكنولوجية، بما يعزز الفهم الأكاديمي للتحويلات البنوية في طبيعة الصراع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

كما تبرز الأهمية من الناحية التطبيقية، نظراً لكون الحالة الروسية تمثل نموذجاً معاصراً ذات دلالة خاصة، إذ تمثل روسيا قوة كبرى تمتلك موارد طاقوية هائلة، ومكانة جيوسياسية مؤثرة، وقدرة عسكرية متقدمة، ومن ثم فإن دراسة أثر العقوبات عليها تمكن من تقييم مدى قدرة هذه الأداة على التأثير في سلوك دولة كبرى، وليس فقط في دول صغيرة أو متوسطة، وهو ما يمنح الدراسة بعداً تحليلياً معمقاً يتجاوز الطرح النظري المجرد.

وتكمن أهمية الأطروحة في بعدها الاستشراقي، إذ لا تقتصر على تحليل الواقع القائم، بل تسعى إلى استشراف مستقبل العقوبات الأمريكية على روسيا، ومدى استمرارها أو تحولها، وانعكاساتها المحتملة على بنية النظام الدولي، وخاصة في ظل تصاعد الاتجاه نحو التعددية القطبية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية خارج الإطار الغربي التقليدي، فضلاً عن تقديم فهماً أعمق لاستراتيجيات التكيف التي تنتهجها الدول المستهدفة بالعقوبات، من خلال تحليل السياسات الروسية في إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتوسيع الاعتماد على العملات المحلية، وتعزيز الإنتاج المحلي. ويتيح ذلك فهماً عملياً لمدى قدرة الدول على امتصاص الصدمات الاقتصادية الناتجة عن الضغوط الخارجية.

أهداف الأطروحة :

تسعى هذه الأطروحة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية التي تنطلق من الإشكالية الرئيسة المتمثلة في تقييم فاعلية العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا الاتحادية، وبيان انعكاساتها في بنية النظام الدولي وتوازناته، ويمكن تفصيل أهداف الدراسة على النحو الآتي:

١. تحليل الإطار النظري والمفاهيمي للعقوبات الاقتصادية في العلاقات الدولية، من خلال بيان تطورها التاريخي، وأنماطها، وأهدافها، والأسس القانونية التي تستند إليها، مع التركيز على موقعها ضمن أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

٢. دراسة الأساس القانوني الداخلي الذي تستند إليه الولايات المتحدة في فرض العقوبات، وبيان طبيعة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية، وآليات توظيف النفوذ المالي في إضفاء طابع عابر للحدود على هذه العقوبات.
٣. تحليل الخلفية السياسية والجيوستراتيجية التي أفضت إلى فرض العقوبات على روسيا، ولاسيما منذ عام ٢٠١٤، وربطها بطبيعة العلاقات الأمريكية - الروسية، والتحولت التي شهدتها البيئة الأمنية الأوروبية.
٤. تقييم مدى فاعلية العقوبات في تحقيق أهدافها المعلنة، ولاسيما ما يتعلق بإحداث تغيير في السلوك الاستراتيجي الروسي، وقياس مستوى التأثير الفعلي لهذه العقوبات في القدرات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية لروسيا.
٥. دراسة الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعقوبات على الاقتصاد الروسي، بما يشمل مؤشرات النمو، والاستثمار، والقطاع المالي، والطاقة، وسلاسل الإمداد، وتحليل مدى عمق هذه الآثار على المدى القصير والمتوسط.
٦. تحليل استراتيجيات التكيف التي انتهجتها روسيا في مواجهة العقوبات، سواء من خلال إعادة توجيه تجارتها الخارجية نحو آسيا، أو تعزيز سياسات الإحلال محل الواردات، أو توسيع استخدام العملات المحلية، أو تطوير بدائل للنظام المالي الغربي.
٧. بحث الانعكاسات الدولية للعقوبات، ولاسيما تأثيرها في أسواق الطاقة والغذاء والأسواق المالية العالمية، ومدى إسهامها في إعادة تشكيل سلاسل الإمداد والتوازنات الاقتصادية الدولية.
٨. استكشاف أثر العقوبات في تسريع الاتجاه نحو التعددية القطبية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية خارج الإطار الغربي التقليدي، ومدى تأثير ذلك في مستقبل النظام الدولي.
٩. استشراف مستقبل العقوبات الأمريكية على روسيا في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية الراهنة، وتحليل السيناريوهات المحتملة لاستمرارها أو تصعيدها أو تخفيفها، وانعكاسات كل سيناريو في التوازنات الدولية.

إشكالية الأطروحة:

انسجاما مع طبيعة البحث، تنطلق اشكالية الدراسة من تساؤل رئيس مفاده : "إلى أي مدى نجحت العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا الاتحادية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وما حدود فعاليتها في التأثير في سلوك دولة كبرى، وما انعكاساتها في بنية النظام الدولي وتوازناته الاقتصادية والجيوسياسية؟ ما الأسباب التي أدت إلى توظيف الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الدولية كقوة أساسية ورئيسة في الضغط على روسيا بدلا من استخدام القوة العسكرية" ؟

ومع ماتقدم، هناك بعض الاسئلة الفرعية وهي:

١. ما المقصود بالعقوبات الدولية، وما أهم أنواعها وأدوات توظيفها في العلاقات الدولية؟
٢. ما المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية لـ الولايات المتحدة الأمريكية، وما الأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها؟
٣. كيف تُوظف العقوبات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة الصراعات الدولية؟
٤. ما طبيعة العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية قبل عام ٢٠١٤؟
٥. ما الأسباب والدوافع التي أدت إلى فرض العقوبات الأمريكية على روسيا بعد عام ٢٠١٤؟
٦. ما أبرز التداعيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية للعقوبات الأمريكية على روسيا؟
٧. ما طبيعة سياسات التكيف التي انتهجتها روسيا لمواجهة العقوبات الأمريكية، وما السيناريوهات المستقبلية لاستمرار هذه العقوبات أو تراجعها؟

فرضية الأطروحة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها: "أن العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا الاتحادية، على الرغم من اتساع نطاقها وشمولها قطاعات استراتيجية حيوية، لم تحقق هدف الإكراه السياسي الشامل المتمثل في إحداث تغيير جوهري في السلوك الاستراتيجي

الروسي، وإنما أسهمت في إعادة تشكيل أنماط التفاعل الاقتصادي والجيوسياسي، وتسريع تحولات أوسع في بنية النظام الدولي نحو مزيد من التعددية القطبية".

مناهج الأطروحة :

اعتمدت هذه الأطروحة على مجموعة من مناهج البحث العلمي لاسيما في تقديم رؤية شاملة حول توظيف العقوبات الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية منذ عام ٢٠١٤ وفهم طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وعليه فقد تم توظيف المنهج التاريخي لوصف تطور العلاقات الثنائية منذ بداية الألفية وحتى أحداث عام ٢٠١٤ وما بعدها، بما يسمح بفهم السياق التاريخي وتحليل الوقائع السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي شكلت توجهات كل طرف تجاه الآخر، كما وتم توظيف المنهج التحليلي النظامي لفهم وتفسير طبيعة استخدام العقوبات ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال النظر إليها كجزء من نظام دولي متكامل يتفاعل فيه الاقتصاد والسياسة والأمن والاستراتيجية، ما ساعد في تحليل الأهداف الأمريكية من وراء العقوبات وآثارها المتعددة على روسيا وربطها بالمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة، إضافة إلى ذلك تم استخدام المنهج الاستشرافي للتنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية-الروسية، وإمكانية استمرار أو تصاعد أو تراجع العقوبات، وكذلك لدراسة سياسات التكيف الروسية المتوقعة وأثرها على السياسة الخارجية والاقتصاد الروسي على المدى المتوسط والبعيد، كما تم توظيف المنهج المقارن والتحليلي لمقارنة مراحل مختلفة من العلاقات بين البلدين وتحليل دوافع فرض العقوبات وتقييم نتائجها داخلياً وخارجياً، مما أتاح استخلاص أنماط واستنتاجات دقيقة حول فاعلية العقوبات وأثرها على السياسات الروسية، وتعكس هذه المناهج الطابع الشامل للدراسة وقدرتها على تقديم تحليل متوازن يجمع بين فهم الماضي واستشراف المستقبل وتحليل النظام الدولي.

الدراسات السابقة:

أولاً: طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي، بيروت، ٢٠١٢.

يتناول الكتاب التطورات التي شهدتها العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وحتى المراحل اللاحقة من إعادة تشكيل النظام الدولي، ويركز الكتاب على التحولات البنيوية التي طرأت على طبيعة التفاعل بين القوتين، في ظل الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية ثم إلى بيئة دولية أكثر تعقيداً، ويخلص الكتاب إلى أن العلاقات الأمريكية - الروسية بعد الحرب الباردة اتسمت بالتذبذب بين التعاون والصراع، وأن جذور التوتر الراهن تعود إلى خلافاً بنيوية تتعلق بتوزيع القوة، وتوسع الناتو، واختلاف الرؤى حول طبيعة النظام الدولي.

١. أوجه التشابه:

توجد عدة نقاط التقاء بين هذا الكتاب ودراستنا المعنونة (توظيف العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء روسيا الاتحادية منذ عام ٢٠١٤)، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

أ. **وحدة الإطار الموضوعي العام:** كلا العملين يتناول العلاقات الأمريكية - الروسية بوصفها محوراً مركزياً في السياسة الدولية المعاصرة.

ب. **التركيز على البعد الجيوسياسي:** يعالج الكتاب جذور التوتر الجيوسياسي بين الدولتين، وهو ما يمثل الخلفية النظرية والسياسية لفهم العقوبات التي تتناولها دراستنا.

ت. **تحليل التحولات في النظام الدولي:** يتناول الكتاب الانتقال من الأحادية القطبية إلى بيئة أكثر تعقيداً، وهو ما يتقاطع مع دراستنا عند تحليل أثر العقوبات في تسريع الاتجاه نحو التعددية القطبية.

ث. **معالجة التنافس في الفضاء السوفيتي السابق:** وهو السياق المباشر الذي أدى إلى فرض العقوبات عام ٢٠١٤، خاصة بعد أزمة أوكرانيا.

٢. أوجه الاختلاف

برغم التقاطع الموضوعي، فإن هناك اختلافات جوهرية بين العملين، تتمثل في الآتي:

أ. **من حيث نطاق الموضوع:** يتناول الكتاب العلاقات الأمريكية - الروسية بصورة شاملة منذ نهاية الحرب الباردة، في حين تركز دراستنا على أداة محددة من أدوات

السياسة الخارجية الأمريكية، وهي العقوبات الاقتصادية، خلال فترة زمنية محددة تبدأ عام ٢٠١٤.

ب. **من حيث زاوية التحليل:** يعتمد الكتاب مقارنة سياسية - استراتيجية عامة، بينما تعتمد دراستنا مقارنة تحليلية مركزة على توظيف العقوبات كأداة إكراه اقتصادي، وتحليل فعاليتها ونتائجها.

ت. **من حيث البعد الاقتصادي:** لا يركز الكتاب بصورة معمقة على التحليل الاقتصادي الكمي لتأثير العقوبات، في حين تمثل دراسة الأثر الاقتصادي للعقوبات على روسيا وعلى الاقتصاد العالمي محوراً أساسياً في دراستنا.

ث. **من حيث الإطار القانوني:** لا يتناول الكتاب بصورة تفصيلية الأساس القانوني الداخلي الأمريكي للعقوبات، بينما تعالج دراستنا هذا الجانب بوصفه مدخلاً لفهم آلية توظيفها وطبيعتها العابرة للحدود.

ج. **من حيث البعد الاستشرافي:** دراستنا تتضمن تحليلاً مستقبلياً لسيناريوهات استمرار العقوبات وتأثيرها في النظام الدولي، في حين يركز الكتاب على التحليل التاريخي والتفسيري لمسار العلاقات.

يمكن القول إن دراستنا تمثل امتداداً تخصصياً لما تناوله الكتاب بصورة عامة، إذ تنتقل من تحليل العلاقات الثنائية في إطارها الواسع إلى دراسة أداة محددة ضمن هذه العلاقات، وهي العقوبات الاقتصادية، كما تضيف بعداً اقتصادياً - تحليلياً معمقاً، وتناقش مسألة فاعلية العقوبات وحدودها في التأثير في سلوك قوة كبرى، فضلاً عن تحليل انعكاساتها البنوية في النظام الدولي، وبذلك، تعد هذه الدراسة مكملة للأدبيات السابقة، لكنها تختلف عنها في زاوية المعالجة، والتركيز الموضوعي، والإطار الزمني، والمنهج التحليلي، ما يمنحها إسهاماً علمياً مستقلاً في حقل العلاقات الدولية ودراسات العقوبات الاقتصادية.

ثانياً: **زياد عيد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كأحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢١.**

تتناول الدراسة موضوع توظيف العقوبات الاقتصادية في إطار الاستراتيجية الأمريكية تجاه خصومها، من خلال تحليل حالتي إيران وكوريا الشمالية بوصفهما نموذجين بارزين لاستخدام هذه الأداة في سياق منع الانتشار النووي والضغط لتغيير السلوك السياسي، ويركز الكتاب على بيان الأسس النظرية لمفهوم العقوبات الاقتصادية، وطبيعتها كأداة غير عسكرية ضمن أدوات السياسة الخارجية، مستعرضاً تطورها التاريخي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ولا سيما بعد الحرب الباردة، ويؤكد أن العقوبات أصبحت أداة مفضلة لدى صانع القرار الأمريكي باعتبارها وسيلة ضغط منخفضة الكلفة مقارنة بالتدخل العسكري المباشر.

١. أوجه التشابه

توجد نقاط التقاء واضحة بين الدراسة ودراستنا حول توظيف العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء روسيا الاتحادية منذ ٢٠١٤، يمكن إجمالها في الآتي:

- أ. **الموضوع المحوري المشترك:** كلا العاملين يعالج العقوبات الاقتصادية بوصفها أداة مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية.
- ب. **المنظور التحليلي:** يعتمد كلاهما على تحليل العلاقة بين العقوبات وتحقيق الأهداف السياسية، ومدى فاعليتها في تعديل السلوك الاستراتيجي للدولة المستهدفة.
- ت. **مناقشة الجدل حول الفاعلية:** يشتركان في طرح تساؤل جوهري حول ما إذا كانت العقوبات قادرة على تحقيق الإكراه السياسي.
- ث. **التركيز على البعد الجيوسياسي:** في الحالتين، تستخدم العقوبات في سياق صراعات ذات أبعاد استراتيجية وأمنية كبرى.

٢. أوجه الاختلاف:

على الرغم من التشابه في الموضوع العام، إلا أن هناك فروقاً جوهرياً من حيث النطاق والمنهج والسياق:

- أ. **من حيث نطاق الدراسة:** تتناول هذه الدراسة مقارنة بين حالتين (إيران وكوريا الشمالية)، بينما تركز دراستنا على حالة واحدة (روسيا الاتحادية) مع تحليل معمق لتطور العقوبات منذ ٢٠١٤، ولا سيما بعد أزمة القرم والحرب الأوكرانية.

ب. **من حيث السياق الدولي:** تم تناول في هذه الدراسة دولاً ذات وزن اقتصادي متوسط أو محدود نسبياً، بينما دراستنا تناولت الحالة الروسية: العقوبات اتسمت بالطابع الشامل والعاير للحدود، وشملت: تجميد احتياطات البنك المركزي، وفصل مصارف عن نظام سويفت، وعقوبات قطاعية على الطاقة والتكنولوجيا، واستخدام للعقوبات الثانوية.

ت. **من حيث النتائج:** ان هذه الدراسة يرى الباحث فيها أن العقوبات قد تدفع إلى التفاوض (كما في إيران)، بينما دراستنا تظهر أن العقوبات على روسيا لم تحقق تغييراً استراتيجياً في السلوك، بل أدت إلى تسريع التوجه نحو آسيا، وتعزيز الشراكات البديلة، وتسريع مسار التعددية القطبية، وإعادة تشكيل النظام المالي العالمي.

ث. **من حيث الإطار الزمني:** ان الدراسة تعالج مساراً زمنياً ممتداً منذ تسعينيات القرن الماضي، بينما دراستنا محكومة بإطار زمني محدد.

ثالثاً: **عميش رشدي، العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٧.**

تتناول الدراسة موضوع العقوبات الاقتصادية بوصفها إحدى أدوات الردع غير العسكرية في العلاقات الدولية، مركزاً على الأساس القانوني والوظيفي لاستخدامها، ومحللاً طبيعتها، وأهدافها، وشروط مشروعيتها، ومدى فعاليتها في تحقيق المقاصد السياسية للدول أو للمنظمات الدولية، كما ينطلق الكتاب من تأصيل نظري لمفهوم العقوبات الاقتصادية، فيعرفها بوصفها إجراءات تقييدية تفرض على دولة أو كيان معين بقصد حمله على تعديل سلوكه المخالف لقواعد القانون الدولي أو لاعتبارات سياسية واستراتيجية، ويميز الكتاب بين العقوبات الجماعية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والعقوبات الأحادية التي تفرضها دولة بعينها خارج الإطار الأممي.

١. أوجه التشابه:

تتلاقى دراستنا مع هذه الدراسة في عدد من الجوانب الجوهرية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ. **الاشتراك في الإطار المفاهيمي:** كلا العاملين ينطلق من تحليل مفهوم العقوبات الاقتصادية بوصفها أداة من أدوات السياسة الخارجية، ويبحثان في طبيعتها القانونية ووظيفتها الردعية.

ب. **التركيز على البعد الردعي والوظيفي:** يتفق الباحث في دراسته لاسيما مع دراستنا في تناول العقوبات باعتبارها وسيلة ضغط تهدف إلى تعديل سلوك الدولة المستهدفة، وتحليل مدى نجاحها في تحقيق هذا الهدف.

ت. **مناقشة مشروعية العقوبات الأحادية:** يتقاطع العملان في بحث إشكالية العقوبات الأحادية ومدى اتساقها مع قواعد القانون الدولي ومبادئ السيادة.

ث. **تحليل محدودية الفاعلية:** كلاهما يبرز أن العقوبات، مع شدتها، قد لا تحقق الأهداف السياسية الكبرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بقوى كبرى تمتلك أدوات مقاومة وتكيف.

٢. أوجه الاختلاف:

على الرغم من نقاط الالتقاء، فإن ثمة اختلافات منهجية وموضوعية واضحة بين العاملين:

أ. **الطابع العام مقابل الدراسة المتخصصة:** في هذه الدراسة تتسم بالطابع النظري العام، إذ يعالج العقوبات الاقتصادية على المستوى الدولي بصورة شاملة ومجردة، أما دراستنا فتتناول حالة محددة بدقة، وهي توظيف الولايات المتحدة للعقوبات ضد روسيا منذ عام ٢٠١٤، بما يشمل السياق السياسي والاستراتيجي والاقتصادي.

ب. **النطاق الزمني:** لم يتقيد الباحث في دراسته بإطار زمني محدد، على حين تنحصر دراستنا في مرحلة مفصلية تبدأ بضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وتمتد إلى ما بعد الحرب الروسية - الأوكرانية عام ٢٠٢٢، وهو ما يمنحها بعداً تحليلياً راهناً.

ت. **التركيز على البعد الجيوسياسي المعاصر:** أن الباحث يناقش في دراسته الردع الاقتصادي في سياق عام، أما دراستنا تربط العقوبات بتحويلات النظام الدولي، وصعود التعددية القطبية، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد، وأمن الطاقة العالمي.

ث. **التحليل التطبيقي المتعمق للحالة الروسية:** أن هذه الدراسة يعرض فيها الباحث نماذج متعددة بصورة إجمالية، على حين تقدم دراستنا تحليلاً معمقاً للتداعيات الاقتصادية على

روسيا، وآليات التكيف الروسي، وتحول الشراكات نحو آسيا، وأثر العقوبات في بنية النظام المالي الدولي.

ج. توظيف العقوبات كأداة هيمنة مالية: أحد أبرز إسهامات دراستنا يتمثل في تحليل توظيف النفوذ المالي الأمريكي وهيمنة الدولار ونظام المدفوعات العالمي (مثل نظام سوفيت) كوسيلة لفرض التزامات عابرة للحدود، وهو جانب لا يحظى بالتركيز التفصيلي ذاته في الدراسة المذكورة.

رابعاً: خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا الفاعلية والتأثير، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٢.

يتناول الكتاب موضوع العقوبات المفروضة على روسيا، لا سيما عقب أزمة أوكرانيا عام ٢٠١٤، من زاوية تحليلية تركز على مدى فاعلية هذه العقوبات وتأثيرها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، وينطلق الكتاب من تأصيل نظري لمفهوم العقوبات الدولية، بوصفها أداة من أدوات السياسة الدولية تستخدم للضغط على الدول المخالفة لقواعد النظام الدولي، ويعرض الاتجاهات الفقهية المختلفة حول مدى جدوى العقوبات الاقتصادية، وما إذا كانت تحقق أهدافها في تغيير سلوك الدولة المستهدفة، أم أنها تقضي غالباً إلى نتائج عكسية، ويستعرض الكتاب السياق السياسي الذي أفضى إلى فرض العقوبات على روسيا، بدءاً من ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، مروراً بتصاعد التوتر بين روسيا والغرب، وصولاً إلى جولات العقوبات المتلاحقة التي فرضها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى.

١. أوجه التشابه:

تتلاقى دراستنا مع هذا الكتاب في عدد من الجوانب الجوهرية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ. وحدة الموضوع العام: كلا العملين يتناولان العقوبات المفروضة على روسيا منذ عام ٢٠١٤، ويركزان على آثارها الاقتصادية والسياسية.

ب. التركيز على فاعلية العقوبات: يتقاطع الكتاب مع دراستنا في تحليل مدى نجاح العقوبات في تحقيق أهدافها، ومدى قدرتها على تعديل السلوك الروسي.

ت. إبراز الطابع العابر للحدود للعقوبات: تتفق الدراستان في الإشارة إلى أن العقوبات، خصوصاً الأمريكية، تتسم بالطابع العابر للحدود عبر توظيف النظام المالي العالمي والدولار.

ث. النتيجة المشتركة حول محدودية الإكراه: يخلص كلاهما إلى أن العقوبات لم تحدث تحولاً استراتيجياً في السياسة الروسية، رغم تأثيرها الاقتصادي.

٢. أوجه الاختلاف:

على الرغم من نقاط الالتقاء، فإن ثمة اختلافات منهجية وموضوعية واضحة بين العاملين:

أ. من حيث نطاق التحليل: يتناول الكتاب العقوبات الدولية بشكل عام (الأمريكية والأوروبية وغيرها)، أما دراستنا تركز تحديداً على توظيف الولايات المتحدة للعقوبات كأداة في سياستها الخارجية، أي أنها تركز على البعد الاستراتيجي الأمريكي أكثر من البعد الدولي الجماعي.

ب. من حيث الزاوية التحليلية: يتبنى الكتاب مقاربة تقييمية لمدى الفاعلية والتأثير الاقتصادي، بينما دراستنا تعتمد مقاربة تحليلية - استراتيجية، تنظر إلى العقوبات بوصفها أداة قوة ضمن أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، في إطار التحول نحو أدوات القوة الاقتصادية والمالية.

ت. من حيث الإطار النظري: يركز الكتاب على نظريات العقوبات والردع الاقتصادي، بينما دراستنا تتقاطع مع نظريات القوة، والواقعية الجديدة، وأدوات الهيمنة المالية، والتحول في طبيعة الصراع الدولي.

ث. من حيث الزمن والتحليل المرحلي: يركز الكتاب أساساً على مرحلة ما بعد ٢٠١٤ حتى سنوات معينة، أما دراستنا تمتد زمنياً منذ ٢٠١٤ وحتى التطورات اللاحقة، بما في ذلك مرحلة ما بعد ٢٠٢٢، وما ترتب عليها من توسيع غير مسبوق للعقوبات.

خامساً: محمود محمد الكركي، العلاقات الروسية الأمريكية في عهدي الرئيسين (فلاديمير بوتين) و(جورج بوش) (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، جامعة المؤتة، ٢٠٠٩.

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات الروسية - الأمريكية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، أي في مرحلتي حكم الرئيسين (فلاديمير بوتين وجورج بوش الابن)، وهي مرحلة اتسمت بتداخل مظاهر التعاون والتنافس في آن واحد، وقد انطلق الباحث من تأصيل تاريخي للعلاقات الثنائية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مروراً بمرحلة الحرب الباردة، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، وصولاً إلى التحولات التي شهدتها روسيا في عهد يلتسين، تمهيداً لفهم السياق الذي نشأت فيه علاقات بوتين - بوش.

١. أوجه التشابه:

تتلاقى الدراستين في عدد من الجوانب المهمة:

- أ. **الاشتراك في الموضوع العام:** كلا الدراستين تتناول العلاقات الروسية - الأمريكية، ويركز على التفاعلات الاستراتيجية بين القوتين وتأثيرها في النظام الدولي.
- ب. **التركيز على البعد الجيوسياسي:** تتفق الدراستين في تحليل التنافس حول مناطق النفوذ، وأمن الطاقة، وتوسع الناتو، بوصفها عناصر أساسية في التوتر بين الطرفين.
- ت. **إبراز الطابع التنافسي للعلاقة:** خلصت الدراسة إلى أن التنافس هو السمة الغالبة، وهو ما يشكل خلفية تفسيرية مهمة لمرحلة ما بعد ٢٠١٤ التي تتناولها دراستنا.
- ث. **تحليل أثر العلاقة في النظام الدولي:** كلا الدراستين تربطان العلاقات الثنائية بتحولات أوسع في بنية النظام الدولي.

٢. أوجه الاختلاف:

رغم نقاط الالتقاء، فإن هناك اختلافات جوهرية تميز دراستنا:

- أ. **النطاق الزمني:** تغطي الدراسة المذكورة مرحلة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، أي قبل اندلاع أزمة القرم عام ٢٠١٤، أما دراستنا تبدأ من عام ٢٠١٤، وهو عام مفصلي شهد تحولاً جذرياً في مسار العلاقة عبر فرض عقوبات واسعة النطاق على روسيا.
- ب. **موضوع التركيز:** يتناول الباحث في دراسته العلاقات الثنائية بشكل عام (سياسي، أمني، طاقوي، عسكري)، بينما تركز دراستنا تحديداً على العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وتحلل بنيتها، وأهدافها، وفعاليتها.

ت. **البعد الاقتصادي - المالي المعق:** لا يركز الباحث في دراسته بصورة تفصيلية على أدوات الضغط المالي أو هيمنة الدولار والنظام المالي العالمي، بينما تعالج دراستنا العقوبات بوصفها أداة هيمنة مالية عابرة للحدود، وتبحث في أثرها على الاقتصاد الروسي والنظام الاقتصادي الدولي.

ث. **مرحلة التصعيد الشامل:** مدّة الدراسة اتسمت بمزيج من التعاون والتوتر، أما دراستنا تتناول مرحلة تصعيد استراتيجي واسع، بلغت ذروته بعد الحرب الروسية - الأوكرانية عام ٢٠٢٢، حيث تحولت العقوبات إلى حرب اقتصادية شبه شاملة.

هيكلية الأطروحة :

تم تقسيم الدراسة الموسومة بعنوان (توظيف العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية ازاء روسيا الاتحادية منذ عام ٢٠١٤) على أربعة فصول وهي:

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي الأسس النظرية التي تقوم عليها الدراسة، إذ يبدأ بالمبحث الأول مفهوم العقوبات الدولية وأنواعها، حيث يخصص المطلب الأول لبيان مفهوم العقوبات الدولية من الناحية القانونية والسياسية، مع استعراض التعريفات الفقهية المختلفة وخصائصها وتمييزها عن غيرها من أدوات الضغط الدولي، أما المطلب الثاني يتناول أنواع العقوبات الدولية، سواء أكانت اقتصادية أو مالية أو دبلوماسية أو عسكرية، مع تحليل كيفية توظيفها في العلاقات الدولية بوصفها أداة من أدوات التأثير والإكراه السياسي. وينتقل الفصل في مبحثه الثاني إلى مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يبحث في المطلب الأول الأهداف والوسائل التي تحكم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بما في ذلك أدوات القوة الصلبة والناعمة والذكية، في حين يعالج المطلب الثاني تطور هذه السياسة في ضوء التحولات الدولية، وطبيعة المصالح الاستراتيجية التي توجه السلوك الأمريكي في النظام الدولي.

يتناول الفصل الثاني العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعة العلاقات مع روسيا الاتحادية، حيث يركز على الإطار التطبيقي للعقوبات ضمن السلوك الخارجي الأمريكي،

ففي مبحثه الأول يحلل موقع العقوبات الدولية في بنية السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال المطلب الأول الذي يدرس آليات توظيف العقوبات كأداة ضغط استراتيجية، والمطلب الثاني الذي يوضح الأهداف المباشرة وغير المباشرة للعقوبات الأمريكية، سواء تعلقت بتغيير السلوك أو الردع أو الاحتواء، وفي مبحثه الثاني، يعالج واقع العلاقات الأمريكية - الروسية، إذ يتناول المطلب الأول طبيعة هذه العلاقات بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٤)، بما شهدته من تعاون محدود وتنافس متصاعد، في حين يركز المطلب الثاني على مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤ التي اتسمت بتصاعد التوتر وفرض عقوبات واسعة النطاق عقب الأزمة الأوكرانية.

وخصص الفصل الثالث العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية: الأسباب والدوافع والتداعيات لتحليل السياق الذي أفضى إلى فرض العقوبات، والآثار المترتبة عليها، ففي المبحث الأول يناقش أسباب ودوافع فرض العقوبات، حيث يتناول المطلب الأول الأسباب المباشرة المرتبطة بالأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم، بينما يحلل المطلب الثاني الدوافع الاستراتيجية الأعمق المرتبطة بالتنافس الجيوسياسي وإدارة ميزان القوى، أما المبحث الثاني فيعالج تداعيات العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية، موزعة على ثلاثة مطالب، الأول يتناول التداعيات السياسية الداخلية والخارجية، والثاني يبحث في التداعيات الاقتصادية وتأثيرها على النمو والاستثمار وسعر الصرف وقطاع الطاقة، والثالث يدرس التداعيات العسكرية والأمنية وانعكاساتها على البيئة الاستراتيجية الأوروبية والدولية.

وأخيراً، يتناول الفصل الرابع أثر العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية بعد عام ٢٠١٤، بوصفه امتداداً تحليلياً لنتائج الفصول السابقة، ففي المبحث الأول تدرس سياسات التكيف الروسي مع العقوبات الأمريكية، حيث يركز المطلب الأول على السياسات الخارجية، ولاسيما التوجه نحو آسيا وتعزيز الشراكات مع الصين والهند، في حين يعالج المطلب الثاني السياسات الداخلية الهادفة إلى تعويض الخسائر الاقتصادية، وتوظيف قطاع الطاقة كأداة ضغط مضاد، أما المبحث الثاني فيستشرف مستقبل العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية، من خلال ثلاثة سيناريوهات محتملة: استمرار العقوبات ضمن الإطار القائم، أو تراجعها نتيجة تسويات سياسية محتملة، أو زيادتها وتوسيع نطاقها في ظل استمرار التوترات الدولية.